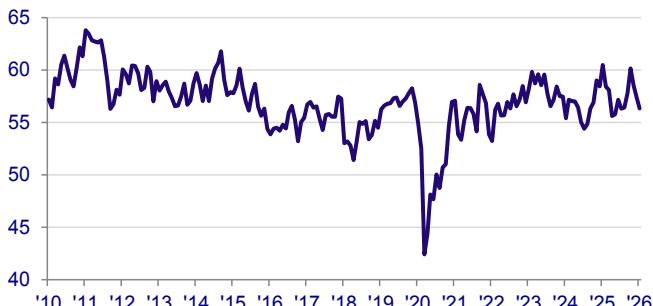


مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات®

القطاع غير النفطي في المملكة العربية السعودية يشهد بداية قوية لعام 2026

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI®

معدل موسمياً، < 50 = تحسن من الشهر الماضي



المصدر: بنك الرياض، مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global. تم جمع البيانات خلال الفترة من 12 إلى 22 يناير 2026.

تعليق

قال الدكتور نايف الغيث، خبير اقتصادي أول في بنك الرياض: "استمر القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية في التوسيع في بداية عام 2026، مدوماً بالطلب المحلي القوي والنشاط التجاري المستدام، وانخفض مؤشر مدراء المشتريات من 57.4 نقطة في شهر ديسمبر إلى 56.3 نقطة في شهر يناير، وتشير نتائج الدراسة إلى استمرار قوة الإنتاج والمبيعات، مدفوعة بالمشاريع التي تمت الموافقة عليها حديثاً، واستفسارات العملاء المستمرة، وتحسن نشاط المستثمرين، حتى مع تباطؤ زخم النمو."

"ظلت معدلات الطلب ركيزة أساسية للنمو، مما يمدد اتجاهها قائماً منذ أواخر عام 2020، ويعكس الظروف الاقتصادية المحلية المواتية، حيث سجلت شركات التصنيع والخدمات أعلى الزيادات. وقد مثل الطلب على الصادرات دفعه إضافية، حيث توسيع طلبات التصدير الجديدة بأسرع وتيرة منذ شهر أكتوبر 2025، مدفوعة بتذبذبات أقوى من أسواق دول مجلس التعاون الخليجي والأسواق الآسيوية. ومع ذلك، استمرت ظروف التسعير في الحد من وتيرة التوسيع في بعض القطاعات. وبالنظر إلى المستقبل، تحسنت نتائج الشركات، حيث ارتفع مؤشر الإنتاج المستقبلي مثيرةً إلى تزايد الثقة في النشاط التجاري خلال العام المقبل، وخاصة في قطاع التصنيع."

"ازدادت ضغوط التكاليف في يناير، حيث ارتفعت أسعار مستلزمات الإنتاج وأسعار المشتريات وتکاليف الموظفين بمعدلات أسرع، واستمرت الشركات في رفع أسعار الإنتاج، رغم أن الظروف التفاسية حدّت من تمرير زيادات التكلفة بالكامل إلى العملاء. وتتسق هذه الديناميكيات مع ضغوط تضخمية آخذة في التماสک لكنها لا تزال ضمن نطاق يمكن احتواه في الاقتصاد السعودي. ويشكل عام، تشير الدراسة إلى أن القطاع غير المنتج للنفط يدخل عام 2026 وهو يتمتع بقدر عالٍ من المتانة، مدفوعاً أساساً قوية للطلب، وتحسن في العرض، إلى جانب حالة من التفاؤل الحذر، رغم تصاعد وتيرة تکاليف الإنتاج."

النتائج الأساسية

ارتفاع الطلب يدعم استمرار توسيع النشاط التجاري

ثقة بين الشركات في ظل ارتفاع الطلب وزيادة أعداد الموظفين

ضغط التكاليف تزايد للشهر الثاني على التوالي

شهد القطاع الخاص السعودي غير غير المنتج للنفط تحسناً في ظروف الأعمال التجارية في بداية العام، مدفوعاً بارتفاع الطلب في السوق، وزيادة أعداد الموظفين، وتعزيز النشاط الشرائي. واستمر ارتفاع حجم الطلبات الجديدة، حيث سلطت الشركات المشاركة في الدراسة الضوء على الظروف المحلية الإيجابية وزيادة نشاط العملاء. وقد أدى ذلك إلى زيادة أخرى في كل من مستويات التوظيف والمشتريات. إلا أن ضغوط التكاليف تسارعت أيضاً، في ظل ارتفاع أسعار المشتريات وزيادة الأجور.

القراءة الرئيسية هي مؤشر بنك الرياض السعودي لمدراء المشتريات™ (PMI®) المعدل موسمياً. مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواجهة تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواجهة تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

انخفض مؤشر مدراء المشتريات من 57.4 نقطة في شهر ديسمبر إلى 56.3 نقطة في شهر يناير، وهو أدنى مستوى له في ستة أشهر، ولكنه يشير إلى تحسن قوي في ظروف التشغيل على مستوى القطاع الخاص غير المنتج للنفط. وكان المؤشر أقل بقليل من متوسطه طويل الأجل البالغ 56.9 نقطة. استمر النشاط التجاري في التوسيع بوتيرة قوية مع بداية عام 2026، حيث لاحظت الشركات نمواً في الإنتاج استجابةً لتحسين الطلب في السوق، والمشاريع الجديدة، وزيادة نشاط العملاء. وأشار حوالي 23% من الشركات التي شاركت في الدراسة إلى أن إنتاجها قد ارتفع خلال شهر يناير. في المقابل، سجلت 2% فقط من الشركات انكمشاً.

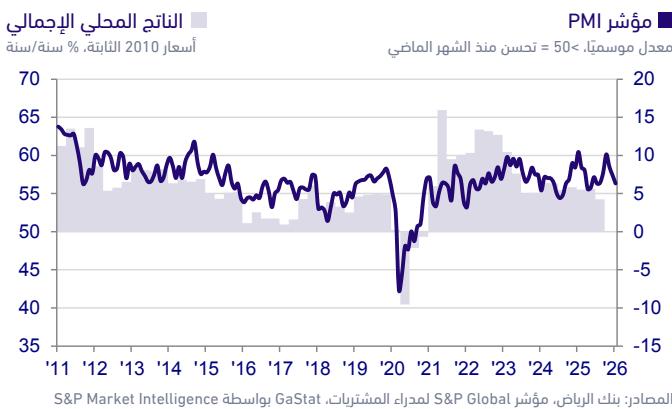
ارتفع حجم الطلبات الجديدة، وسجلت معدل نمو ملحوظ بشكل عام، وأشار كثير من الشركات المشاركة في الدراسة إلى أن ظروف السوق الإيجابية محلية أدت إلى ارتفاع مستويات الأعمال الجديدة. تحسنت مبيعات التصدير، وبدرجة أكبر مقارنة بنهاية العام الماضي. وفي حين أشارت بعض الشركات إلى أن المنافسة الأجنبية أعادت الجهود المبذولة لاكتساب عملاء في الخارج، أفادت شركات أخرى بزيادة في الطلب الدولي، وخاصة من دول مجلس التعاون الخليجي والدول الآسيوية.

مع ارتفاع مستويات الطلب، أفادت التقارير أن الشركات غير المنتجة للنفط في المملكة العربية السعودية زادت من مشترياتها من مستلزمات الإنتاج في شهر يناير، بهدف زيادة المخزون ودعم المبيعات المستقبلية. وقد ارتفع مخزون

PMI®

by S&P Global

بنك الرياض
Riyad Bank



الاتصال

ديمة التركي
أول اقتصادي بخبير
الرياض بنك

الدكتور/ نايف الغيث
كبير الاقتصاديين
بنك الرياض
هاتف: 3030-401-11-966 + داخلي: 2467
naif.al-qhaith@riyadbank.com

كريتي كورانا
تحالالت الشركات
S&P Global Market Intelligence
+91-971-101-7186
kritikhurana@spglobal.com
press.mi@spglobal.com

دیفید اون
خیر اقتصادی اول
S&P Global
هاتف: +44 1491 461 002
david.owen@spglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيرجى مراسلة لقراءة سياسة الخصوصية، [انقر هنا](http://press.mi@spglobal.com).

نبذة عن بنك الرياض:

بنك الرياض هو أحد أكبر المؤسسات المالية العربية في المملكة العربية السعودية والشرق الأوسط. بدأ نشاطه في العام 1957م، وبلغ رأس المال 30 مليار ريال سعودي.

يعود الفضل في تجاهنا وتطور أعمالنا إلى المهنية العالمية لموقفينا البالغ عددهم أكثر من 5,900 موظف وموظفة ينخر بهم في تحقيق نسبة موافقة تصل إلى 94% هي الأعلى ضمن الشركات المالية العاملة في السوق السعودي.

تقدّم في بنك الرياض مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية والتقليدية لعملائنا من الأفراد والشركات والمؤسسات الناشئة، ونحرص في ذلك على توظيف فاعلتنا الرأسمالية الفوترة وبخارات العبرة لتقديم تجربة تمويل متقدمة في مجال التمويل، وقد يزور بنك الرياض كلينك آنڈ نظام وشارك في العديد من عمليات التمويل المقترضة لمختلف القطاعات العاملة في صناعات الطاقة والغاز والبتروكيماويات وعدد من أبرز مشاريع البنية التحتية في المملكة العربية السعودية.

www.riyadbank.com

S&P Global عن بذرة

S&P Global (مزماً) في بورصة نيويورك: (SPGI) تقدم S&P Global معلومات هامة وأساسية. نقدم للحكومات والشركات والأفراد البيانات الصحيحة والغيرات والتكنولوجيا حتى يتمكّنوا من اتخاذ القرارات عن قناعة. ومن خلال مساعدة عملائنا على تقييم الاستثمارات الجديدة وتقديمهم في مجالات الابتكار والمجتمع والحكومة وتنقل الطاقة عبر سلسلة التوريد، نفتّح فرّقاً جديدة وتغلّب على التحدّيات ونسعّى من تقدّم العالم إلى الأمام.

نسعّي العدّيد من المؤسسات الرائدة عالمياً للحصول على خدماتنا في توفير التقييمات الشفافية والمعلومات والتحليلات وأدوات سير العمل في أسواق أ Pais المالي والسلع والسيارات على مستوى العالم. ومع كل عرض من عرضنا، نساعد المؤسسات الرائدة في العالم على تحظّط العالم، إنما، القـدـمـ

www.splobal.com

المنهجية

يتم إعداد مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات® PMI من قبل مجموعة S&P Global على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص، وهيئة نقابة حسب المعايير التصنيفية لقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناء على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي، تشمل القطاعات التي شملتها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. يُبعث بيانات المجموعة الأولى كل شهر، في أغسطس 2009.

يتم جمع الردود على الأسئلة في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للإجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتفقية". تراوحت المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 يشير إلى زيادة إيجابية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تحديد المؤشرات

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الانتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند

لابد من مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يقتضي الحاجة.

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

نعطي دلائل مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)¹⁶ التي تأثر في ذلك منطقه اليورو، حيث أصدرت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)¹⁷ لأكبر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المقضة لدى البنك المركزي، وأسواق المال العالمية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لدورها على تقديم مؤشرات شفوية جزئية ودقيقة ومهمة للنظام الاقتصادي.

www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi

إخلاء مسؤولية

٧٠ تأول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو توزيعها، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات وأي بيانات وسليلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global، أو الالتزام حال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي اخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات المذكرة، أو تأخير البيانات وأي معلومات أخرى مقدمة في هذا التقرير، ولا تتحمل شركة S&P Global أي مسؤولية في أي حال من الحالات على الأطراف الخاصة، أو العارضة، أو النعية التي تنت عن استخدام البيانات الواردة في التقرير، مؤشراً مدراء المشتريات^{٣٧} و PMI^{٣٨} ، إما على أساس هذا التقرير، أو على أساس آخر، وذلك بحسب ما هو أصلح في كل الحالات.